وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit
FIU

وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية

التقرير السنوي

2025

www.fiu-ye.com

Republic of Yemen

Aden - P. O. Box No. 452

www.fiu-ye.com

info@fiu-ye.com

المحتويات

كلمة رئيس الوحدة 4

انشاء الوحدة 7

(ثانيا): الهيكل التنظيمي للوحدة 9

اختصاصات الوحدة 10

التدريب وبنا القدرات..... 12

التنسيق المحلي والتعاون الدولي 15

أ- التنسيق المحلي.....15

تعزيز التنسيق مع جهات الرقابة والإشراف: 15

الاجتماعات التنسيقية ومخرجاتها: 15

تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية: 15

ب- التعاون الدولي.....16

المشاركات الدولية والتعاون الإقليمي:.....16

المساعدات الفنية وتطوير التشريعات: 16

تبادل المعلومات والاستجابة للاستعلامات الدولية:.....16

جهود الانضمام لمجموعة إيجمونت ومذكرات التفاهم:.....17

تقنية المعلومات 18

الشئون القانونية والتحقق من الالتزام 21

الشؤون القانونية:.....21

الرقابة والتحقق من الالتزام.....22

الإطار الرقابي ومنهجية العمل 22

تطوير أدوات ومنهجيات التفتيش 22

نشر الوعي وبناء القدرات أثناء عمليات التفتيش 23

التفتيش الميداني والتحقق من الالتزام 23

التفتيش الدوري:.....23

التفتيش الاستثنائي:.....23

تقييم طلبات ترحيل العملات الأجنبية:.....24

التفتيش المكتبي والميداني على شركات ومنشآت الصرافة:.....24

الإخطارات والتحليل المالي..... 26

البيانات الاحصائية 28
جدول يوضح اجمالي عدد الاخطارات والاستعلامات التي تلقتها الوحدة مقارنه من 2023م- 2025م**.....28***
اجمالي الحالات الواردة والصادرة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) حسب النوع مقارنه من 2023م - 2025م .29
جدول يوضح توزيع الإخطارات الواردة المحلية وفقا للجهة المبلغة مقارنه من 2023- 2025م**.....30***
جدول يوضح توزيع الإخطارات الواردة الى الوحدة وفقا لنوع الشهة - مقارنه من 2023- 2025م**.....31***
جدول يوضح توزيع الإخطارات الواردة الى الوحدة وفقا للأجراء المتخذ بشأنها خلال العام 2025م**.....32***
جدول يوضح الاستعلامات الواردة (وارد محلي + وارد خارجي) الى الوحدة حسب نوع الشهة – مقارنه من 2023-
2025م *.....32*
جدول يوضح توزيع الاستعلامات حسب نوع ومصدر الاستعلام مقارن من 2023- 2025م* 33

احصائيات مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة 2024م-2025م 34

التحليل وفقا لعدد الإخطارات: 34
التحليل وفقا للجهة المبلغة:.....34
التغذية العكسية الصادرة من الوحدة الى الجهات المبلغة:.....35

الخاتمة:..... 36

كلمة رئيس الوحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

يأتي هذا التقرير السنوي لوحدة جمع المعلومات المالية لعام 2025م في ظل مرحلة دقيقة تمر بها الجمهورية اليمنية، تتسم بتحديات اقتصادية ومالية وأمنية معقّدة، ألقت بظلالها على مختلف مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها الجهات المعنية بحماية النظام المالي ومكافحة الجرائم المالية.
ورغم هذه التحديات، واصلت وحدة جمع المعلومات المالية أداء مهامها القانونية والفنية بمسؤولية عالية، وبجهود مؤسسية متكاملة هدفت إلى تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي الوطني.

وقد حظيت الوحدة بدعم مستمر ومتواصل من قيادة البنك المركزي اليمني، تجلّى هذا الدعم في إقرار موازنتها السنوية وتعزيز استقلاليتها التشغيلية، الأمر الذي مكّنها من الاستمرار في تنفيذ اختصاصاتها والاضطلاع بدورها الوطني في استقبال الاخطارات عن العمليات المشبوهة من الجهات المعنية والتحليل المالي والردود على الاستعلامات المحلية والدولية والتنسيق والتعاون على المستوى المحلي والدولي، وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات الصلة.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدّم بخالص الشكر والتقدير لكافة منتسبي وحدة جمع المعلومات المالية، الذين أظهروا مستوى عالياً من الالتزام والانضباط المهني، وكرّسوا جهودهم لأداء مهامهم في ظروف استثنائية وصعبة، سواء خلال او خارج أوقات الدوام الرسمي ، وقد شكّل تفانيهم وإخلاصهم ركيزة أساسية في استمرارية عمل الوحدة وتحقيق إنجازاتها، رغم التحديات المعيشية والوظيفية الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية العامة، الأمر الذي يستحق الإشادة والتقدير.

شهد عام 2025م تنفيذ عدد من الخطوات المؤسسية المهمة، أبرزها نقل مقر وحدة جمع المعلومات المالية إلى موقع آمن ومحصّن، يقع بالقرب من البنك المركزي اليمني، وفي ذات المكان الذي يضم الإدارة العامة للرقابة على البنوك، والإدارة العامة للرقابة على شركات ومنشآت الصرافة، ومعهد الدراسات المصرفية. وقد أسهم هذا الانتقال في توفير بيئة عمل أكثر أمناً واستقراراً، وتعزيز مستويات التنسيق والتكامل المؤسسي مع الجهات الرقابية الشريكة، بما ينعكس إيجاباً على فاعلية الجهود المشتركة في مجال الرقابة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أتاح القرب المؤسسي من معهد الدراسات المصرفية فرصاً أوسع لتنمية قدرات الكوادر البشرية ورفع جاهزيتها المهنية.

وعلى الصعيد الفني والدولي، واصلت الوحدة خلال عام 2025م القيام بدورها في إعداد تقارير التحليل المالي والتقارير الداعمة لجهود المتابعة والتعاون الدولي (FATF-ICRG)، والمشاركة الفاعلة في استكمال متطلبات خطة العمل مع مجموعة العمل المالي(FATF) ، بما في ذلك إعداد تقارير المتابعة المعززة والتحليل الفني للتوصيات ذات الأولوية، في إطار التزام الجمهورية اليمنية بتعزيز امتثالها للمعايير الدولية.

كما أولت الوحدة اهتماماً متزايداً بتطوير بنيتها الداخلية، من خلال تحسين الأنظمة والإجراءات، وتطوير البرامج الإلكترونية المصممة ذاتياً، والعمل على بناء ثقافة الالتزام ورفع مستوى الوعي لدى الجهات الخاضعة والجهات ذات العلاقة، إلى جانب الاستثمار المستمر في تدريب وتأهيل كوادرها البشرية، بما يواكب التطورات الحديثة في أنماط ووسائل جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويستعرض هذا التقرير أبرز ما تحقق من إنجازات خلال عام 2025م، المتمثلة في الاخطارات الواردة من الجهات المعنية ومالت الية بعد التحليل التشغيلي والقانوني ، والجهود المبذولة لتعزيز التعاون المحلي والدولي، الاستعلامات الواردة من الجهات المعنية المحلية والدولية والية التصرف فيها، الرقابة والتفتيش وبنا القدرات وتعزيز ثقافة الالتزام، التحليل الاستراتيجي الذي يعزز من معرفة الأساليب و الأنماط المستخدمة في غسل الأموال، فضلاً عن الخطط والتوجهات المستقبلية الرامية إلى تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز دور الوحدة كركيزة أساسية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الوحدة

الفصل الأول: وحدة جمع المعلومات المالية

(أولاً) انشاء الوحدة

(ثانياً) الهيكل التنظيمي للوحدة

(ثالثاً) اختصاصات الوحدة

انشاء الوحدة

انشئت وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية FIU بموجب أحكام المادة (11) من القانون رقم (35) لسنة 2003م بشأن مكافحة غسل الاموال؛ ضمن هيكل البنك المركزي اليمني، وتم إعادة تنظيمها في بداية العام 2010م؛ بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2010م؛ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أعطى للوحدة استقلاليتها، وأقر تشكيلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على رفع من محافظ البنك المركزي، بحيث تتكون من رئيس وأعضاء ذوي تخصص وخبرة على النحو التالي:

- خبراء ماليين،
- خبراء انفاذ قانون،
- خبير نظم معلومات،
- خبير قانوني

وأكد على تزويد الوحدة بمن يلزمها من العاملين المؤهلين علمياً وفنياً لإنجاز عملها، كما ويشترط تفرغ كل الأعضاء والعاملين فيها، وأعطى لرئيس وأعضاء الوحدة صفة الضبط القضائي اثناء ممارستهم الاعمال المناطة بهم والمنصوص عليها في المادة (31) من القانون، وألزم جهات الرقابة والاشراف بضرورة تعيين مسئولي الامتثال من اجل تقييم وضبط الالتزام لدى تلك الجهات، واعتبرهم ضباط ارتباط مع الوحدة.

وتعزيزًا لذلك فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (350) لسنة 2010م؛ بتشكيل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) وفقا للقانون رقم (1) لسنة 2010م؛ وتسمية أعضائها لتصبح مكونه من سبعة أعضاء وعدد من العاملين المؤهلين علميا.

وقد عالج القانون رقم (1) لسنة 2010م؛ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما: أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المتبادل الذي خضعت له بلادنا في العام 2008م؛ من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) وبما يلبي كافة المتطلبات والالتزامات وفقًا للتوصيات والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك توصيات فريق التقييم المتبادل.

لمحة تاريخية للتطورات التي مرت بها الوحدة واللجنة الوطنية بعد اعلان عدن عاصمة مؤقته:

في 7 مارس 2015م أعلن فخامة رئيس الجمهورية عدن عاصمة مؤقتة، وحث جميع الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام على نقل مقر عملها والبدء في ممارسة أنشطتها من العاصمة المؤقتة - عدن وبنا علية تم اصدار القرارات التالية:

- قرار جمهوري رقم (119) لسنة 2016م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي ونقل مقرة الرئيسي الى العاصمة المؤقتة – عدن،
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2019م؛ بشأن إعادة تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية وتسمية أعضائها للبدء في ممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة – عدن.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2019م؛ بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتسمية أعضائها من (19) جهة حكومية معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020م بشأن إعادة تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية وتسمية أعضائها للبدء في ممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة – عدن.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (17) لعام 2021م بشأن اعتماد اللائحة الداخلية لوحدة جمع المعلومات المالية بموجب الجلسة المنعقدة في تاريخ 8 مايو 2021م والتي توضح وبشكل تفصيلي الهيكل التنظيمي والإداري والمهام والمسئوليات الخاصة بكل الإدارات والاقسام المختلفة داخل الوحدة.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2022م بتكليف رئيسا للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعزيز استقلالية وحدة المعلومات المالية من الناحية التشغيلية بنقل مقرها الى مكان مستقل وامن، وتعزير الاستقلالية من الناحية المالية وذلك باعتماد موازنتها المستقلة.
- تعزيز استقلالية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الناحية التشغيلية بنقل مقرها الى مكان مستقل وامن، وتعزير الاستقلالية من الناحية المالية وذلك باعتماد موازنتها المستقلة.
- تولي الجمهورية اليمنية ممثلة برئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منصب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) للعام 2024م.
- تولي الجمهورية اليمنية ممثلة برئيس وحدة جمع المعلومات المالية منصب رئيس منتدى وحدات جمع المعلومات في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) للعام 2024م.

(ثانيا): الهيكل التنظيمي للوحدة

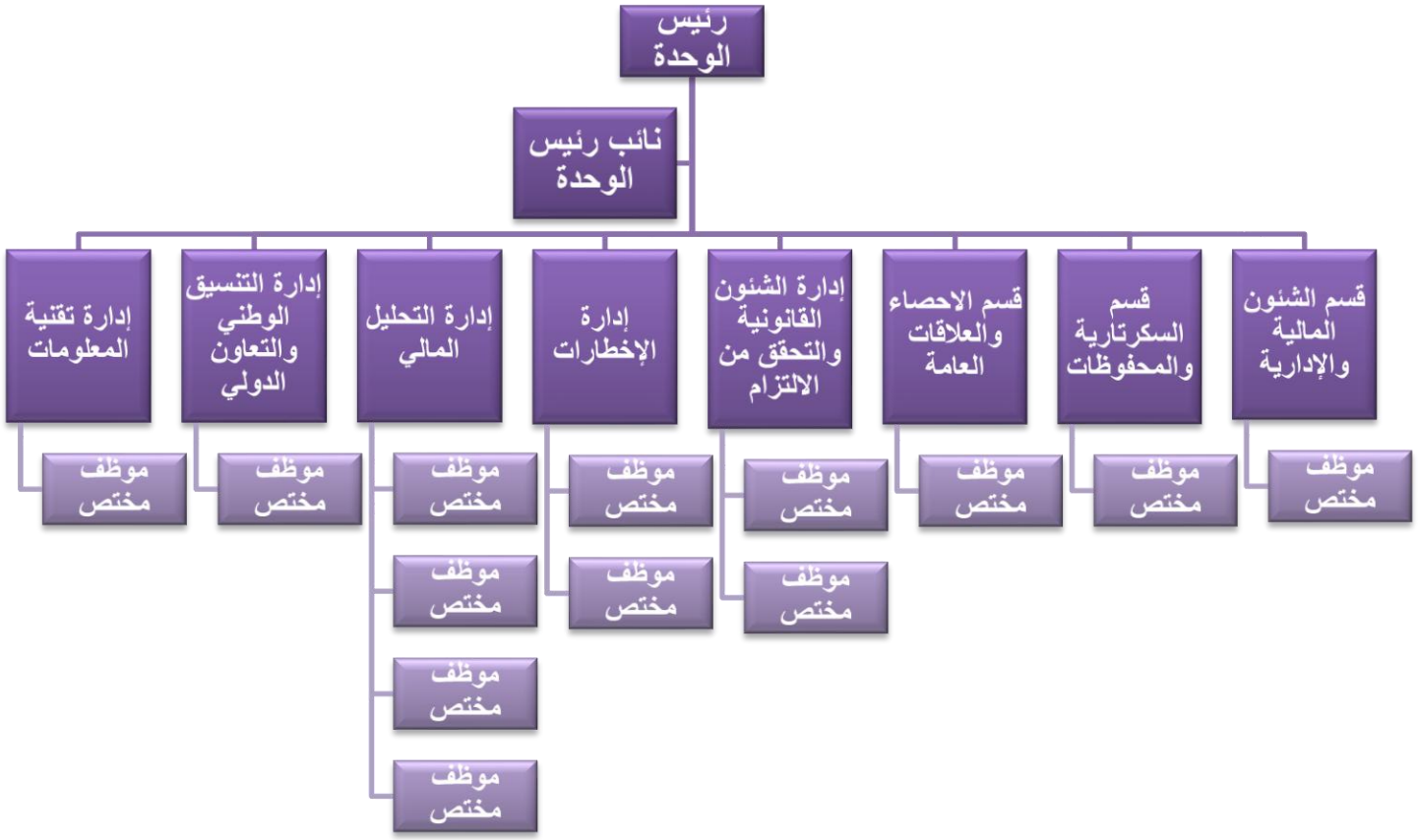

اختصاصات الوحدة

حدد القانون رقم (1) لسنة 2010م المعدل بعض مواده بالقانون رقم (17) لسنة 2013م ولائحتهما التنفيذية اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية على النحو الآتي:

- تلقي وتحليل الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية والمؤسسات الغير مالية والمهن المعينة والجهات الرقابية والإشرافية عن العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل أموال او تمويل إرهاب او أي من الجرائم الاصلية المرتبطة بها، وإحالة نتيجة تحليل الإخطارات للجهات المعنية للتصرف فيها عند الاقتضاء.
- ابلاغ النيابة العامة بنتائج تحليل الاخطارات عندما تتوفر لديها مؤشرات جدية عن وجود شبهة غسل أموال او تمويل إرهاب او أي من الجرائم الاصلية المرتبطة بها، مشفوعة بالاستدلالات اللازمة بشأنها.
- اخطار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهات الرقابة والإشراف المعنية بأي اخلال بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يقع من المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة.
- نشر تقارير دورية عن أنشطتها تتضمن على الأخص بيانات إحصائية ودراسات تحليلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- النزول الميداني على الجهات والمؤسسات المشمولة في القانون للتحقق من مدى التزامها بأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
- إبرام مذكرات تفاهم مع وحدات اجنبية نظيرة تؤدي وظائف مماثلة وتخضع لالتزامات مماثلة بشأن السرية.
- طلب أي معلومات إضافية تعتبرها الوحدة مفيدة للقيام بوظيفتها متى كانت مرتبطة بأي معلومات سبق أن تلقتها أثناء مباشرة اختصاصاتها أو بناء على طلب تتلقاه من الوحدات النظيرة في الدول الأخرى.
- إعداد نماذج إرشادات الاخطارات للمؤسسات المالية والغير المالية والمهن المعينة والتي تستخدم لإبلاغ الوحدة عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وتحديثها عند الحاجة.
- المشاركة في إعداد برامج التوعية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب.
- المشاركة في الندوات وورش العمل والمؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة باختصاصات الوحدة.

الفصل الثاني: انجازات الوحدة

(أولًا) التدريب وتقنية المعلومات

(ثانياً) التنسيق المحلي والتعاون الدول

(ثالثاً) تقنية المعلومات

(رابعاً) الشئون القانونية والتحقق من الالتزام

(خامساً) الاخطارات والاستعلامات والتحليل المالي

التدريب وبناء القدرات

شهد عام 2025م تنفيذ ومشاركة وحدة جمع المعلومات المالية في عدد كبير من برامج التدريب وورش العمل والفعاليات الفنية المتخصصة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المقدمة من قبل مركز الريادة والتميز (ECOFEL) التابع لمجموعة ايجمونت، ومجموعة العمل المالي (FATF)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي بواسطة شركة براجما (PRAGMA)، وكذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) ، وقد ساهمت هذه الأنشطة في رفع مستوى الوعي، وتعزيز كفاءة الكوادر البشرية، وتحسين قدراتهم في مجالات التحليل المالي، والرقابة، والامتثال، والتعاون الدولي.

يُظهر هذا العدد الكبير من ورش العمل والبرامج التدريبية التزامًا وطنيًا مستمرًا برفع كفاءة جميع الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفيما يلي استعراض لأبرز فعاليات بنا القدرات خلال عام 2025م المنفذة محليا من قبل وحدة جمع المعلومات المالية:

1- بالتعاون مع البنك المركزي اليمني، تم تنظيم ورشة عمل بعنوان "تقييم مخاطر البنوك وآلية الإبلاغ الإلكتروني "لمدة يومين خلال الفترة من 13 إلى 14 أغسطس 2025م، وذلك في فندق كورال – عدن، واستهدفت الورشة 50 مشاركًا من موظفي الامتثال في البنوك.
2- بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، تم تنظيم ورشة عمل لعدد 15 مشاركًا من منتسبي الوزارة بتاريخ 17 أغسطس 2025م، حول المستفيد الحقيقي، حيث تم استعراض ومناقشة عدد من المحاور، أبرزها مفهوم المستفيد الحقيقي، وإجراءات العناية الواجبة، وآليات التحقق من هوية العميل ومصدر الأموال.

وفي إطار التعاون المحلي وبنا قدرات الجهات المعنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقد شارك أعضاء وموظفي وحدة جمع المعلومات المالية كمدربين اساسين في فعاليات بنا القدرات التي أقيمت من قبل الجهات المعنية خلال عام 2025م وعلى النحو التالي:

1- ورشة عمل بعنوان "دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند الرقابة الى المؤسسات الحكومية والمختلطة، والتي اقيمت برعاية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالتعاون مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في فبراير 2025م؛ حيث ركزت الورشة على بنا قدرات موظفي الجهاز في كيفية الرقابة على منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الجهات الحكومية والمختلطة.
2- ورشة عمل توعوية لمدة يوم بعنون " ندوة تعريفية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب " استهدفت الندوة كبار رجال الاعمال والتجار في القطاع الخاص، والتي اقيمت برعاية اللجنة

الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالتعاون مع الغرفة التجارية والصناعية في فبراير 2025م.

3- ورشة عمل تعريفية لمدة يومين لموظفي الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ودورهم في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، استهدفت الندوة سماسرة العقارات والتطوير العقاري، والتي اقيمت برعاية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالتعاون مع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني خلال الفترة من 20-21 أغسطس 2025م.

الجدول التالي يوضح مشاركة وحدة جمع المعلومات المالية في الفعاليات التدريبية التي تقدمها الهيئات الإقليمية والدولية خلال عام 2025م:

رقم	اسم الدورة	الجهة المنظمة	مكان الانعقاد	الجهات المشاركة	عدد المشاركين	تاريخها
1	التحليل الاستراتيجي	الإدارة العامة للتحريات المالية السعودية بالتعاون مع مجموعة ايجمونت	الرياض	وحده جمع المعلومات المالية	2	11-13/02/2025
2	الأصول الافتراضية	مركز الريادة والتميز التابع لمجموعة ايجمونت (ايكوفيل)	ابو ظبي	وحدة جمع المعلومات المالية	1	24-26/02/2025
3	معايير مجموعة العمل المالي (فاتف)	مجموعة العمل المالي (مينافاتف)	قطر	وحدة جمع المعلومات المالية - البنك المركزي	2	13-17/04/2025
4	الاجتماع العام (40) لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا	مجموعة العمل المالي (مينافاتف)	الاردن	وحدة جمع المعلومات المالية - اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	5	5-8/05/2025
5	تقنيات التحقيق في الاقتصاد النقدي (الجرائم المالية)	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)	اليابان	وحدة جمع المعلومات المالية	1	19-23/05/2025
6	حجز ومصادرة الاصول الاجرامية	منظمة التعاون الالمانية GIZ بالتعاون مع وحدة التحريات الماليه المغربية	المغرب	وحدة جمع المعلومات المالية - النيابة العامة	3	16-18/06/2025
7	التحقيق والملاحقة القضائية في مجال مكافحة غسل الاموال	مجموعة العمل المالي (مينا فاتف) بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الاموال المصرية	مصر	وحدة جمع المعلومات المالية - اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال - النيابة العامة	4	7-9/07/2025

8	تعزيز استيعاب مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح	صندوق النقد الدولي	الكويت	وحده جمع المعلومات المالية - البنك المركزي	2	21-25/09/2025
9	التعاون وتبادل المعلومات بين وحدات التحريات المالية وسلطة انفاد القانون	مركز الريادة والتميز التابع لمجموعة ايجمونت (ايكوفيل)	الرياض	وحده جمع المعلومات المالية- النيابة العامة -وزارة الداخلية	3	29-30/09/2025
10	محاربة تمويل الارهاب وغسل الاموال	التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الارهاب	الرياض	وحده جمع المعلومات المالية	15	28 Sep - 2/10/2025
11	الاجتماع التأسيسي لشبكة استرداد الاصول (ميناايرن)	الامانة العامة لشبكة استرداد الاصول	جدة	وحده جمع المعلومات المالية - اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال	2	8-9/10/2025
12	شراكة القطاع العام والخاص في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة	مجموعة العمل المالي (مينا فاتف)	البحرين	وحده جمع المعلومات المالية	1	28-30/10/2025
13	الاجتماع العام (41) لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا	مجموعة العمل المالي (مينا فاتف)	البحرين	وحده جمع المعلومات المالية - اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال	7	7-13/10/2025
14	ندوه حول استغلال قطاع الذهب في مجال غسل الاموال وتمويل الارهاب	مجموعة العمل المالي (مينا فاتف)	online	وحده جمع المعلومات المالية - اللجنة الوطنية - هيئة المواصفات والمقاييس	6	29/09/2025
15	مكافحة الفساد ونزاهة الاعمال وندوه حول مكافحة غسل الاموال	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)	الاردن	وحده جمع المعلومات	19	25-27/11/2025

التنسيق المحلي والتعاون الدولي

تعتبر مهمة التعاون والتنسيق من اهم الاعمال التي تهدف الى وضع اليات لتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين وحدة جمع المعلومات المالية وبقية الجهات المعنية ذات الاختصاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن هذا المنطلق فقد سعت الإدارة الى تنفيذ المهام المؤاكلة اليها؛ وقد كان من اهم تلك الإنجازات خلال العام 2025م ما يلي:

أ- التنسيق المحلي

تعزيز التنسيق مع جهات الرقابة والإشراف:

عزّزت إدارة التعاون والتنسيق خلال عام 2025م، مستوى التنسيق والتعاون مع جهات الرقابة والإشراف المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف دعم أدوارها المؤسسية وتمكين وحدة جمع المعلومات المالية من الحصول على البيانات والإحصائيات اللازمة لعملها. وقد أسهمت هذه الجهود في دعم إعداد التقارير الإقليمية والدولية، بما في ذلك تقارير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)لعام 2025، إضافة إلى متطلبات مجموعة مراجعة التعاون الدولي(ICRG)

الاجتماعات التنسيقية ومخرجاتها:

خلال عام 2025م، ارسلت إدارة التعاون والتنسيق 17 طلب استعلام إلى بعض الجهات الرقابية والإشرافية لطلب معلومات محددة تتعلق بأعمال محل عمل الوحدة ، حيث وردت ردود على جزء منها، في حين واجهت الوحدة تحديات تتعلق بتأخر أو عدم استلام ردود من بعض الجهات.

وتعمل الإدارة على تطوير آليات تنسيق ومعالجات عملية مع تلك الجهات لتسريع تبادل المعلومات وتمكين الوحدة من أداء مهامها بكفاءة أعلى.

تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية:

في إطار تطوير الأطر التنظيمية للقطاعات غير المالية، واصلت الإدارة حث الجهات الرقابية على إصدار وتحديث التعليمات والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما فيما يتعلق بمتطلبات العناية الواجبة، والتعرّف على العميل والمستفيد الحقيقي، وإجراءات التعامل عند تعذر استكمال العناية الواجبة، ومتطلبات حفظ السجلات. كما عُقدت اجتماعات وجلسات نقاش مع عدد من الجهات، من

بينها وزارة الصناعة والتجارة والهيئة العامة للأراضي، لتعزيز إصدار تعليمات رقابية متخصصة ضمن نطاق اختصاصها.

وقد أثمرت هذه الجهود عن إصدار الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني القرار رقم (8) لسنة 2025 بشأن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بسماسرة وتجار العقارات، والذي تضمّن متطلبات تفصيلية تتعلق بإجراءات العناية الواجبة، والتعرّف على المستفيد الحقيقي، وحظر التعامل مع الأسماء الوهمية، ومتطلبات حفظ السجلات.

كما أصدرت وزارة الصناعة والتجارة القرار رقم (73) لسنة 2025 بشأن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بقطاع تدقيق ومراجعة الحسابات، متضمنًا تحديد التزامات المحاسبين والمدققين فيما يتعلق بالعناية الواجبة، والتحقق من مصادر الأموال، والتعرّف على المستفيد الحقيقي، ومتطلبات حفظ السجلات.

ب- **التعاون الدولي**

المشاركات الدولية والتعاون الإقليمي:

شاركت وحدة جمع المعلومات المالية في الاجتماع العام الأربعون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) المنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية، والمشاركة في الاجتماع العام الواحد والاربعون المنعقد في المملكة البحرينية،

عقدت الوحدة على هامش الاجتماع العام اجتماع مع الإدارة العامة للتحريات المالية في المملكة العربية السعودية وقد تم مناقشة عددا من القضايا أهمها استكمال إجراءات دخول وحدة جمع المعلومات المالية الى مجموعة – ايجمونت وطلب الدعم الفني لبنا قدرات كادر الوحدة.

المساعدات الفنية وتطوير التشريعات:

التنسيق مع صندوق النقد الدولي بشأن تقديم الدعم الفني في مجال بنا القدرات وتعديل التشريعات اليمنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتواكب مع التطور في التشريعات الدولية، من خلال عقد العديد من الاجتماعات مع الخبراء الدوليين حضوريا وعن بعد.

تبادل المعلومات والاستجابة للاستعلامات الدولية:

تلقت الادارة خلال عام 2025م (70) استعلاماً دوليا من الوحدات النظيرة وقد قامت الإدارة بالرد على اغلب تلك الاستعلامات الخارجية والبعض الاخر قيد الدراسة والرد.

ارسلت الادارة خلال عام 2025م طلبات دولية صادرة عددها (2) الى وحدات نظيرة.

قامت الإدارة أيضا بالرد على الاستبيانات والاستعلامات والاستفسارات الواردة من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلى النحو التالي:

- ✓ استبيان مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) بشأن التقييم الإقليمي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ✓ استبيان مجموعة العمل المالي حول مشروع تطوير اعمال منتدى وحدات المعلومات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- ✓ استعلام مجموعة التعاون والتنسيق الدولي (ICRG)، بشأن مدى التقدم المحرز في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها وماهي الطرق البديلة والمستحدثة التي تم اتباعها للحد من وطأة المخاطر ولزيادة فعالية المكافحة لهذه الجرائم.

جهود الانضمام لمجموعة إيجمونت ومذكرات التفاهم:

التواصل المستمر مع وحدات المعلومات المالية في كلٍ من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والتي تعتبر من الدول الراعية لوحدة جمع المعلومات المالية للجمهورية اليمنية لتنسيق الجهود للمضي قدما في استكمال اجراءات الانضمام الى مجموعة ايجمونت للتحريات المالية.

قامت وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية خلال عام 2025م بتكريم بعض وحدات المعلومات المالية النظيرة بمنحها درع التميز نظرا لدورها الكبير في تقديم التعاون وتقديم المساعدات الفنية والتدريبية.

يجري التنسيق والتواصل مع بعض وحدات المعلومات المالية النظيرة في المملكة العربية السعودية وجيبوتي والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية ودولة الكويت بشكل مستمر للتوصل الى توقيع مذكرات تفاهم للتعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

والجدول التالي يوضح أبرز تلك الجهود:

م	الدولة	الموضوع	عام التوقيع
1	ليبيا	توقيع مذكرة تفاهم	2021
2	اثيوبيا	توقيع مذكرة تفاهم	2021
3	الصومال	توقيع مذكرة تفاهم	2022
4	الأردن	تجديد توقيع مذكرة تفاهم	2022
5	الامارات	توقيع مذكرة تفاهم	2022
6	دول القرن الافريقي	توقيع اتفاقية تفاهم عبر برنامج الاتحاد الأوروبي	2022

7	الجزائر	توقيع مذكرة تفاهم	2023
8	سلطنة عُمان	توقيع مذكرة تفاهم	2023
9	المغرب	التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم	مستمر
10	مصر	التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم	مستمر
11	جيبوتي	التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم	مستمر
12	المملكة العربية السعودية	التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم	مستمر
13	دولة الكويت	التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم	مستمر

تم إعداد خطة زمنية للإدارة للعام 2026م، تضمنت تحديد مجموعة من الأنشطة والمبادرات التي تعتزم الإدارة تنفيذها خلال الفترة المقبلة، وذلك وفق أولويات العمل المؤسسي. ويظل تنفيذ هذه الأنشطة مرهونًا بتوفر الإمكانيات والموارد اللازمة لدى الوحدة، بما يضمن تحقيق الأهداف المخطط لها بكفاءة وفاعلية.

تقنية المعلومات

تُعد تقنية المعلومات العمود الفقري والعصب الرئيسي لتنظيم كافة أعمال الوحدة، بل أصبحت المحرك الأساسي الذي يضمن فاعلية الوحدة وقدرتها على تحقيق أهدافها الأمنية والاقتصادية من خلال إدارة البيانات المالية الضخمة وتقديم الدعم الفني اللازم وتصميم قواعد البيانات والانظمة الالكترونية الرقابية والاحصائية وتحديثها وربطها مع السيرفر الرئيسي للوحدة لتنظيم العمل والقيام بالمهام اللازمة، حيث تبلورت أهم الجهود المبذولة خلال العام 2025م عبر إدارة تقنية المعلومات في الوحدة بالتالي:

1) بلغت اجمالي الحوالات الصادرة والواردة المنفذة عبر شركات/ ومنشآت الصرافة وشبكات التحويل التابعة لها وبعض شركات التحويل المحلية والدولية والتي تم ادراجها في قاعدة بيانات الوحدة خلال العام 2025م عدد (82,361,415) حوالة وبإجمالي تراكمي للأعوام منذ بداية العام 2020م حتى نهاية العام 2025م عدد (242,529,579) حوالة، وهذا الكم الكبير من البيانات يساعد الوحدة في انجاز اعمالها التشغيلية بسرعة وكفاءه، حيث أصبحت هذه الحوالات جاهزة لعمليات البحث والاستعلام والردود على الاستعلامات الواردة من الجهات المعنية.

2) أن قاعدة البيانات المركزية الموحدة المصممة على قاعدة بيانات الاوراكل تقوم بتسهيل عمليات البحث والاستعلام واستخراج التقارير والتقصي عن الأسماء المراد البحث عنها للمساعدة بعمليات التحليل الخاصة بالإخطارات المستلمة من الجهات المبلغة ولما توفره هذه القاعدة من وقت وجهد اثناء عمليات البحث.

3) كما قامت إدارة تقنية المعلومات بتصميم قاعدة بيانات خاصة بالعمليات المالية الكبيرة المنفذة من قبل البنوك من بداية العام 2025م التي تزيد عن (10) مليون ريال يمني ريال يمني او (5) ألف دولار وما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى التي تتضمن كافة العمليات المالية مثل (السحب، الإيداع، البيع، الشراء، حوالات، تمويلات محلية وخارجية/تجارية/إسلامية، ترصيد فوائد/أرباح، الخ...) ، حيث تعتبر هذه البيانات المالية مفيدة جدا وترفع كفاءة الوحدة في انجاز اعمالها التشغيلية بسرعة وكفاءه، حيث أصبحت هذه البيانات جاهزة لعمليات البحث والاستعلام والردود على الاستعلامات الواردة من الجهات المعنية.

4) تلقت إدارة تقنية المعلومات في الوحدة عدد (117) طلب معلومات /استعلام خلال العام 2025م، منها ما هو مرتبط بالإخطارات الواردة الى الوحدة من الجهات المعنية بالإبلاغ ومنها ما هو مرتبط بالاستعلامات الواردة من الجهات الخارجية ذات العلاقة، حيث ان تلك الاستعلامات تضمنت أكثر من (543) شخص مشتبه به (طبيعي / اعتباري) تم البحث عنهم في قاعدة بيانات الحوالات والعمليات الكبيرة الموجودة لدى الوحدة.

5) قامت إدارة تقنية المعلومات خلال العام 2025م بتحديث نظام الاخطارات والاستعلامات لديها لتعزيز سرعة الاستجابة وضمان أمن البيانات بين الإدارات المعنية داخل الوحدة وبما يتناسب مع تطورات العمل حيث يشمل النظام كل الإجراءات اللازمة من عمليات البحث والفرز والترقيم والمخططات والرسومات البيانية وتبويبها بحسب حقول وخيارات مسبقة لتسهيل عملية البحث والاستعراض وكذلك عند الحاجة لتقارير تفصيلية عن حركة الاخطارات والاستعلامات والطلبات والتغذية العكسية والقانونية وإدارة التحليل المالي .....، وكذلك تم تصميم تقارير رقابية وايضا اضافة نظام لإدارات الوحدة المعنية حسب طبيعة عمل كل

إدارة حيث يساعد هذا النظام على استخراج التقارير الآنية في الوقت المناسب، وكذا توفير الاحصائيات التي تساعد في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

6) قامت إدارة تقنية المعلومات خلال العام 2025م بترقية السيرفر الرئيسي في الوحدة لضمان تعزيز القدرة على معالجة البيانات الضخمة واستمرارية العمل حيث تعتبر هذه الخطوة استراتيجية تتجاوز مجرد التحسين التقني؛ فهي ضرورة أمنية وقانونية لضمان استقرار النظام المالي وحمايته من الجرائم المستحدثة.
7) قامت إدارة تقنية المعلومات خلال العام 2025م كذلك بالإشراف المباشر على الموقع الالكتروني لوحدة جمع المعلومات المالية WWW.FIU-YE.COM وذلك برفع العديد من التعاميم والمنشورات التعليمات والأدلة الارشادية وكذلك العديد من التقارير الدولية والمحلية وقوائم العقوبات الدولية والمحلية وقوائم العناية المعززة ومن أهمها:

- تقرير التحليل الاستراتيجي الثاني لجريمة النصب والاحتيال.
- تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- تعليمات الضوابط الرقابية للمستفيد الحقيقي.
- تعليمات تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة والتحقق من قوائم العقوبات الدولية.

8) قامت إدارة تقنية المعلومات خلال العام 2025م بالتنسيق مع إدارة التنسيق والتعاون الدولي بالتغطية الإعلامية والرفع لموقع الوحدة الإلكتروني لعدد من الفعاليات والاجتماعات الدولية والمحلية وأيضا توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المحلية والدولية ومن أهمها تغطية فعالية مشاركة الجمهورية اليمنية في الاجتماع العام الاربعون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والذي عقد في المملكة الأردنية الهاشمية -عمان وكما غطى الموقع الإلكتروني فعالية ورشة العمل التي نظمتها وحدة جمع المعلومات المالية، بالتعاون مع البنك المركزي اليمني، والتي كانت بعنوان "تقييم المخاطر لدى البنوك وآليات الإبلاغ الإلكتروني.

وتسعي إدارة تقنية المعلومات وفق الموارد والقدرات المتاحة لها تطوير ورفع كفاءة العمل، وهناك تصور بالاحتياجات المتبقية من برامج التحليل المالي الحديثة وبرامج الأمان المشفرة.

وتبرز أهم بنود خطة الإدارة للعام 2026 بالتالي:

- تطوير بوابة إلكترونية موحدة للوصول المباشر لقواعد البيانات الحكومية لربط الأنظمة بقواعد بيانات السجل التجاري، الجمارك، والأحوال المدنية لتسريع عملية التحقق.

- تطوير واجهات برمجة التطبيقات :(APIs) لتمكين البنوك والجهات غير المالية من إرسال تقارير العمليات المشبوهة بشكل فوري.
- تطوير نظام منصة تقنية موحدة لتمكين تبادل المعلومات بين (FIU) والبنوك وشركات الصرافة لتبادل المعلومات بشكل فعال وآمن مع الجهات المعنية، وذلك لضمان تفاعل سريع وشفاف مع التحديات المتزايدة في مجال مكافحة الجرائم المالية.
- تطوير وتحسين قاعدة البيانات الخاصة بالوحدة لضمان توفر بيانات دقيقة وقابلة للتحليل، مما يعزز قدرة (FIU) في مواجهة التحديات المتزايدة.
- تعزيز الأمان السيبراني من خلال حماية الأنظمة والبيانات من التهديدات المتزايدة وتحسين الإجراءات الأمنية.
- اختيار منصة تطوير مناسبة تدعم التكامل بين قاعدة البيانات ونظام الإخطارات.
- توفير وشراء برمجيات وأنظمة تحليل مالية متطورة.
- دراسة إمكانية اقتناء برنامج GO-AML لربطه مع كافة الجهات المعنية.

الشئون القانونية والتحقق من الالتزام

انطلاقًا من المهام التي تختص بها إدارة الشـؤون القانونية والتحقق من الالتزام في سـبيل تدعيم جهود وحدة جمع المعلومات المالية للقيام بوظائفها وفق أطر صـحيحه، فقد قامت الإدارة بالكثير من الأعمال خلال العام 2025م نوجزها على النحو التالي:

الشؤون القانونية:

1- تقوم الإدارة بشـكل مسـتمر -كلما طلب منها- بتقديم الاسـتشـارات القانونية لرئيس الوحدة وموظفي إدارة التحليل المالي والتشـغيلي، والمسـاعدة بإعداد كثير من مسـودات رئيس الوحدة ذات الصـبغة القانونية.

2- متابعة أي أراء قانونية تحال الى نيابة الأموال العامة والجهات القضـائية المختصـة، حيث تم صـدور حكمين استئنافيين في قضايا البنوك، لصالح الحكم الابتدائي التي كانت الوحدة طرف فيه.

3- المعالجة القانونية لنتائج التحليل المالي التي يتطلب الامر رفع توصـيات قانونية بشـأنها؛ حيث تلقت الإدارة (54) أربعة وخمسـون إخطار تم الانتهاء من دراستها من الناحية القانونية وإعداد ملفات الإبلاغ الخاصة بها والرفع بتوصيات بشأنها، حيث أوصت الإدارة بالآتي:

- ✓ احالة عدد (52) إخطار الى الجهات المختصة لوجود مؤشرات جدية تؤكد الاشتباه،

- ✓ التوصية بإصدار تعاميم او تنبيهات -متى تطلب الأمر- الى الجهة المبلغة في حال كانت المخالفة بسبب تقصير او عدم بذل العناية المعززة من قبل الجهة المبلغة، وتوجيهها باتخاذ إجراءات العناية المعززة قبل تنفيذ اية عمليات مالية لصالح عملائهم،
- ✓ الحفظ المؤقت لعدد (2) اخطارات أخرى.

الرقابة والتحقق من الالتزام

الإطار الرقابي ومنهجية العمل

- تُمثل الرقابة الفعّالة الركيزة الأساسية لسلامة منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لما لها من دور محوري في ترسيخ الامتثال المؤسسي وتعزيز كفاءة تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات الوطنية، فضلاً عن مواءمة الأطر الرقابية مع المعايير الدولية ذات الصلة. كما تسهم الرقابة في دعم مصداقية القطاع المالي وتعزيز الثقة في البيئة الاقتصادية، بما ينعكس إيجابًا على العلاقات المالية الدولية واستقرار الاقتصاد الوطني.
- وانطلاقًا من ذلك، اعتمدت الوحدة منهجية تفتيش قائمة على المخاطر، تهدف إلى توجيه الموارد نحو المجالات والقطاعات الأعلى تعرضًا للمخاطر، وتعظيم أثر الرقابة في ظل الإمكانات المتاحة.

تطوير أدوات ومنهجيات التفتيش

- تم إعداد دليل إجراءات التفتيش الميداني على البنوك والمؤسسات المالية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المعمول به منذ عام 2022م)، بدعم فني من شركة براجما المنفذة لمشروع الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبالاسترشاد بأفضل الممارسات الدولية والدليل المرجعي الصادر عن البنك الدولي.
- ويتضمن الدليل إطارًا إجرائيًا متكاملًا لعملية التفتيش بدءًا من مرحلة التخطيط والإعداد، مرورًا بتنفيذ الاختبارات، وانتهاءً بإصدار التقرير النهائي والمتابعة اللاحقة، كما يشكل مرجعًا عمليًا للمفتشين يعزز من مهنية الأداء واتساقه.
- تم إعداد نموذج تقرير تفتيش موحد يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية، وأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، وإرشادات وحدة جمع المعلومات المالية.

- تم إعداد خطة تفتيش سنوية على البنوك وشركات الصرافة وفق المنهجية المستندة إلى المخاطر، بما يضمن شمولية التغطية الرقابية وترتيب الأولويات وفق مستويات المخاطر.

نشر الوعي وبناء القدرات أثناء عمليات التفتيش

- لا تقتصر مهام التفتيش على التحقق من الالتزام وإعداد التقارير، بل تمتد لتشمل نشر الوعي وتعزيز الثقافة الرقابية لدى الجهات الخاضعة. حيث يقوم فريق التفتيش، خلال الزيارات الميدانية، بمناقشة الملاحظات وتصحيح المفاهيم وتقديم الإرشاد الفني لمسؤولي الامتثال، بما يسهم في معالجة أوجه القصور قبل إصدار التقرير النهائي.
- وقد انعكس هذا النهج إيجابًا على تحسين جودة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز دور إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية داخل المؤسسات المالية.

التفتيش الميداني والتحقق من الالتزام

التفتيش الدوري:

- نفذت الإدارة زيارات تفتيش ميدانية لعدد (2) من البنوك، بهدف تقييم مستوى الالتزام الفني والتطبيقي بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد شمل نطاق التقييم على وجه الخصوص:
  - ✓ هيكلية واستقلالية وفعالية وحدة الامتثال.
  - ✓ السياسات والإجراءات المعتمدة.
  - ✓ الأنظمة الإلكترونية الداعمة لأعمال الامتثال.
  - ✓ برامج التدريب والتأهيل.
  - ✓ إجراءات العناية الواجبة والرقابة المستمرة على العمليات.
- وأظهرت نتائج الزيارات الميدانية وجود التزام فني جزئي ومستوى فعالية منخفض نسبيًا في بعض الجوانب. وتم إصدار تقارير نهائية تضمنت التوصيات اللازمة وخطط المعالجة المقترحة، مع استمرار أعمال المتابعة للتأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية وتزويد الوحدة بالمستندات المؤيدة لذلك.

التفتيش الاستثنائي:

- خلال الفترة (أبريل – مايو 2025م)، أُجريت تقييمات استثنائية لمنظومة الامتثال لدى ثلاثة بنوك رئيسية، وذلك للتحقق من استكمال إجراءات نقل مراكزها وإدارة عملياتها إلى المناطق المحررة، وهي:
  - ✓ بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

- ✓ بنك التضامن
- ✓ مصرف اليمن البحرين الشامل

- وشمل التقييم فحص البنية التحتية التقنية لأنظمة الامتثال، وهيكلية وحدات الامتثال وفعاليتها، إضافة إلى الجوانب التشغيلية المرتبطة بواقعية نقل المراكز وإدارة العمليات.

تقييم طلبات ترحيل العملات الأجنبية:

- قامت الإدارة المختصة بإبداء الرأي الرقابي بشأن طلبات ترحيل المبالغ النقدية المقدمة من البنوك التجارية والإسلامية، وذلك للتحقق من التزامها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل تعزيز أرصدتها لدى البنوك الخارجية.
- وقد تم خلال الربع الأخير من عام 2025م ابداء الراي في عدد من طلبات الترحيل المقدمة من قبل البنوك إلى المملكة العربية السعودية وفق الإجراءات والضوابط المعتمدة.

التفتيش المكتبي والميداني على شركات ومنشآت الصرافة:

حيث تم الانتهاء من عملية التحقق (إصدار تقارير عن عمليات النزول) على عدد (5) شركات صرافة تقع مراكزها الرئيسية في محافظة حضرموت والمهرة؛ للتحقق من مدى الالتزام الفني والتطبيقي لديها بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم اختيار الحد الأدنى من المعايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتقييم الشركات والمنشآت التي تم النزول عليها، وتم التركيز على مجموعة من المتطلبات أهمها:

- وحدة الامتثال بالشركة او المنشأة.
- مدى استقلالية وحدة الامتثال.
- مدى فعالية وحدة الامتثال.
- دليل السياسات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- نمط وخطة التدريب.
- إجراءات العناية الواجبة لدى الشركة فيما يتعلق بالعملاء وعملياتهم والمنتجات والمناطق الجغرافية والتقنيات الحديثة.
- حفظ السجلات بما يتوافق مع القوانين النافذة.

وكان توزيع الشركات كالتالي:

نتائج الالتزام الفني:

- تحصلت (1) شركة على تقييم (غير ملتزم).
- تحصلت (1) شركات على تقييم (ملتزم جزئيا).
- تحصلت (2) شركات على تقييم (ملتزم الى حد كبير)، مع وجود ملاحظات.
- تحصلت (1) شركات على تقييم (ملتزم)، مع وجود ملاحظات.

نتائج الالتزام التطبيقي:

- تحصلت (2) شركات على تقييم (منعدم الفاعلية).
- تحصلت (3) شركات على تقييم (منخفض الفاعلية).

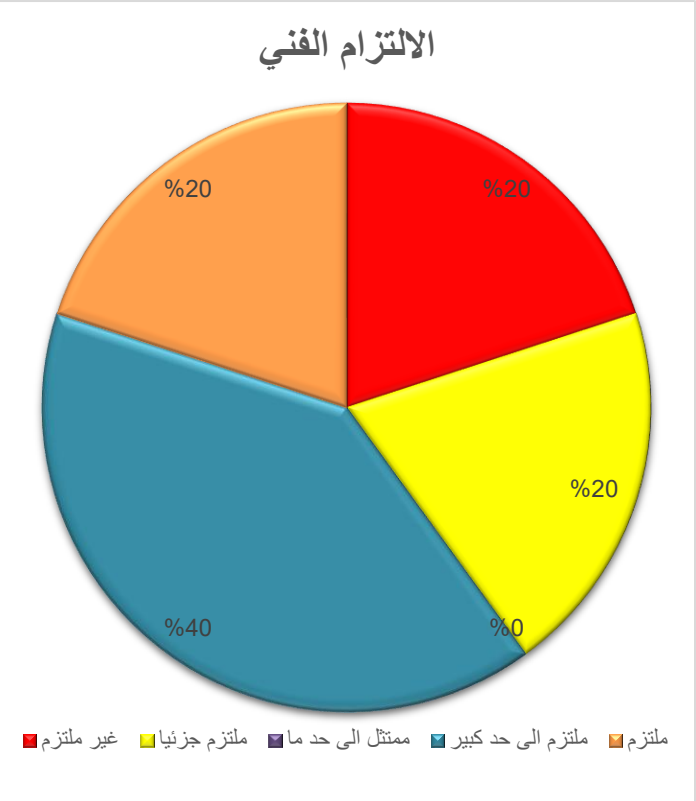

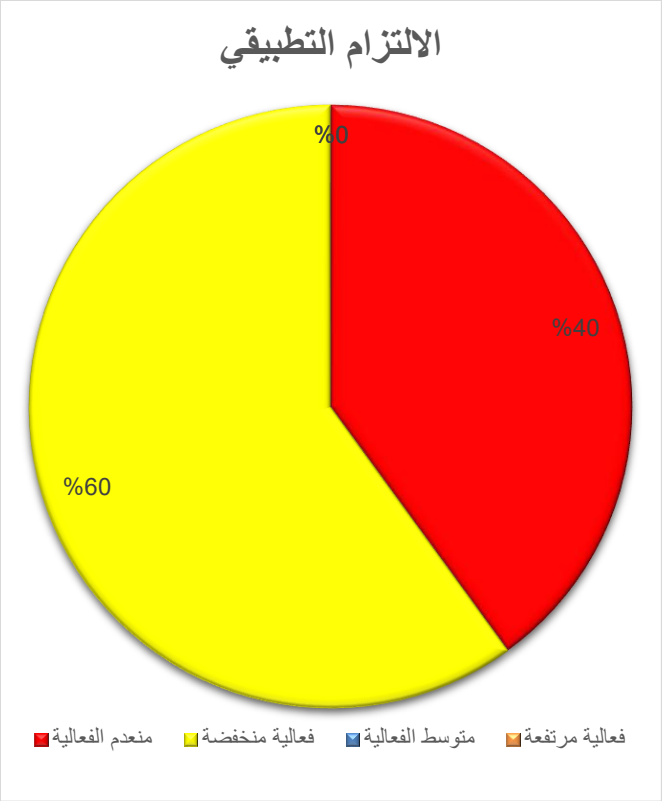

الإخطارات والتحليل المالي

تعتبر وحدة جمع المعلومات المالية هي الجهة الوطنية المعنية بتلقي الإخطارات عن العمليات المشبوهة في مجال غسل الأموال او تمويل الإرهاب، وتتلقى وتقوم بالرد على الاستعلامات التي ترِد اليها من السلطات المعنية والوحدات النظيرة، وهي بذلك تقوم بالمهام التالية:

1- فحص الإخطارات الواردة من الجهات المبلغة وكذا طلبات الاستعلام من الوحدات النظيرة أو السلطات الأجنبية المختصة وإشعار الجهة المبلغة باستلام الإخطار او طلب الاستعلام.
2- تسجيل الإخطارات في قاعدة البيانات الخاصة بالوحدة موضحا نوع واسم الجهة المبلغة واسم ونوع المشتبه به والمستفيدين والجنسية وسبب الاشتباه و الاداة المستخدمة (نقدية ، شيكات ، اسهم ،...) وكذا الاسلوب المستخدم (تحويل ، ايداع ، سحب ، نقل اموال ،...) وتوقيت استلام الإخطار وأي بيانات أخرى قد تبرز في نموذج البلاغ.
3- التحقق من استيفاء الجهة المبلغة لبيانات نموذج الإخطار ومدى مطابقتها لإرشادات الإخطار والنماذج التي حددتها الوحدة، ورفع نتيجة ذلك لمدير الإدارة.
4- وضع النموذج الخاص بعملية التحليل على ملف الإخطار ت وتسجيله في السجل المخصص لذلك وإرساله إلى قسم التحليل المالي وأخذ استلام بذلك مع توضيح تاريخ التسليم.
5- استلام ملف التحليل النهائي بعد توجيه رئيس الوحدة مع تحديد المدة الزمنية التي استغرقها الإخطار في التحليل منذ تاريخ وصوله حتى صدور القرار النهائي فيه، وأحالته الى الجهات المختصة او الحفظ.
6- إعداد التقارير الدورية عن اعمالها وانجازاتها.

ويرتبط عدد هذه الإخطارات والاستعلامات التي تتلقاها الوحدة تناسبيًا مع مستوى الثقافة المجتمعية والمؤسسية بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي كادت أن تنعدم في ظل الوضع الحالي الذي يعيشه الوطن، والذي شكل حجر عثرة في سبيل نجاح جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن الوحدة قد تحملت على عاتقها طوال الفترة السابقة تبني سياسة التثقيف عن طريق الدورات التدريبية وورش العمل وحملات التفتيش والتوعية ومتابعة إجراءات التصحيح وكذا الاجتماعات والمراسلات مع المؤسسات والجهات الرقابية والإشرافية.

ونورد أبرز الجهود التي بذلتها الوحدة في ظل هذا الالتزام، مع الإشارة إلى استمرار تزايد إخطارات العمليات المشبوهة خلال العام 2025م؛ والذي يعزى إلى نجاح جهود الوحدة في الرقابة والتفتيش ورفع الوعي لدى الجهات المعنية من خلال ورش العمل التوعوية في هذا المجال، والتي لازالت تسعى إلى مضاعفة تلك الجهود وإلى تعزيز جودة تلك الإخطارات بما ينعكس إيجابًا على عمليات التحليل.

وتبرز أهم التحديات في مرحلة ما بعد استلام الإخطار، سيما في جانب البحث الإلكتروني الذي تفتقده معظم أجهزة الدولة التي لاتزال على العهد التقليدي الورقي في تقييد وحفظ وأرشفة وإنجاز معاملاتها، والذي يصعب معه الحصول على الكثير من المعلومات ذات الأهمية القصوى لعمل الوحدة.

في إطار تعزيز التحول الرقمي وتطوير أدوات الإبلاغ، وبدعم فني من خبراء شركة براجما ضمن برامج الدعم المقدمة من البنك الدولي، عملت الوحدة على إعداد نموذج إخطار إلكتروني للعمليات المشتبه بها يحتوي على حقول اجبارية ومحددات لتعبئة بعض الحقول وقد تم الانتهاء من تطوير النموذج وإطلاقه للاستخدام العملي، حيث جرى تعميمه على البنوك وشركات الصرافة عبر رابط إلكتروني مباشر يتيح سهولة وسرعة تقديم الإخطارات، ولضمان التطبيق الفعّال للنظام، نظّمت الوحدة برنامجًا تدريبيًا استهدف البنوك وشركات الصرافة، تضمن شرحًا عمليًا لآلية استخدام نموذج الإبلاغ الإلكتروني. كما أعدّت الوحدة مواد تدريبية متخصصة تم تقديمها خلال ورش العمل الموجهة للمؤسسات المالية، بهدف رفع مستوى الجاهزية وتعزيز جودة الإخطارات الواردة.

وفي إطار تعزيز جودة الاخطارات عن العمليات المشبوهة الواردة من قبل الجهات المعنية، اعتمدت الوحدة بالتعاون مع خبراء شركة براجما ضمن برامج الدعم المقدمة من البنك الدولي، مصفوفة تقييم معيارية لقياس جودة الإخطارات الواردة، تتضمن مجموعة من المعايير والأوزان النسبية المعتمدة. ويتم إرفاق هذه المصفوفة من قبل إدارة الإخطارات مع كل إخطار وارد، بما يتيح تقييم مستوى جودته بصورة منهجية ومنحه درجة نهائية محددة استنادًا إلى نتائج التقييم لكل عنصر من عناصر المصفوفة. ويسهم هذا الإجراء في توحيد معايير التقييم، ورفع جودة الإخطارات، وتحسين كفاءة عمليات التحليل والمتابعة.

البيانات الاحصائية

جدول يوضح اجمالي عدد الاخطارات والاستعلامات التي تلقتها الوحدة مقارنة من 2023م – 2025م

نوع الحالة	2023	2024	2025	الإجمالي
الإخطارات	94	133	208	435
الاستعلامات*	429	507	601	1537
الإجمالي	523	640	809	1972

*تشمل الاستعلامات الواردة والصادرة من والى كافة الجهات المعنية بالإضافة الى الاستعلامات المتعلقة بالطلبات الإضافية المتعلقة بالإخطارات والاستعلامات الواردة الخارجية

الرسم البياني التالي يوضح ذلك:

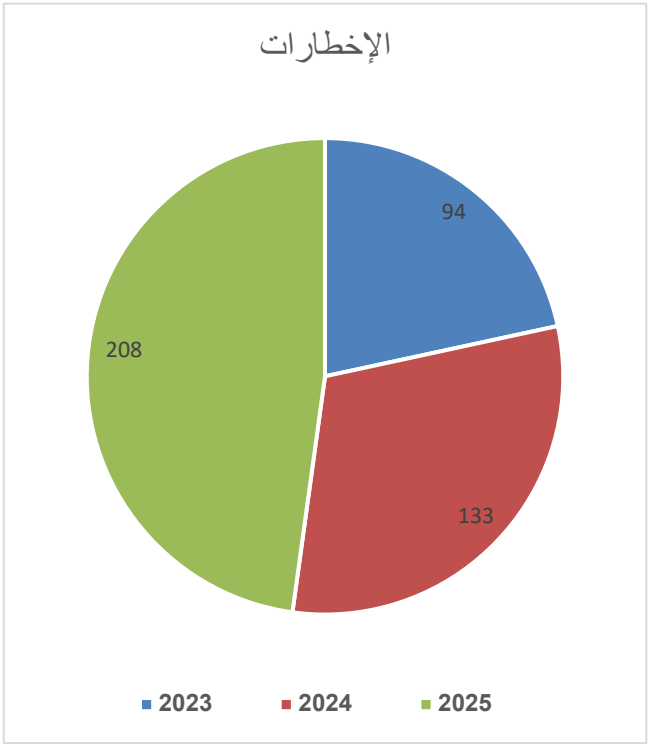

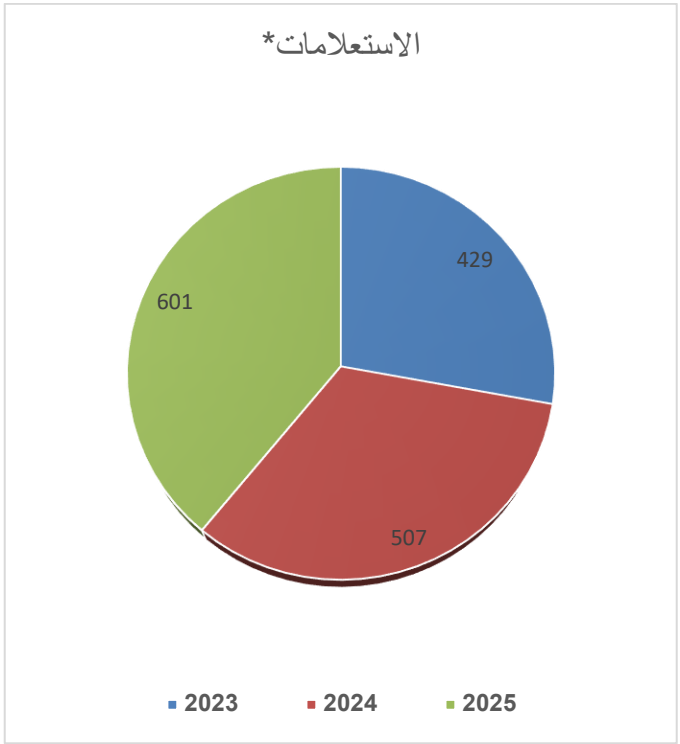

اجمالي الحالات الواردة والصادرة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) حسب النوع مقارنة من 2023م – 2025م

النوع / العام	2023		2024		2025	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإخطارات (محلية)	94	%18	133	%21	208	%25.7
استعلام وارد محلي	199	%38	269	%42	348	%43
استعلام صادر محلي	224	%43	227	%36	180	%22.3
استعلام وارد خارجي	6	%1	5	%0.8	71	%8.7
استعلام صادر خارجي	0	0	1	%0.2	2	%0.2
الإجمالي	**523**	**%100**	**635**	**%100**	**809**	%100

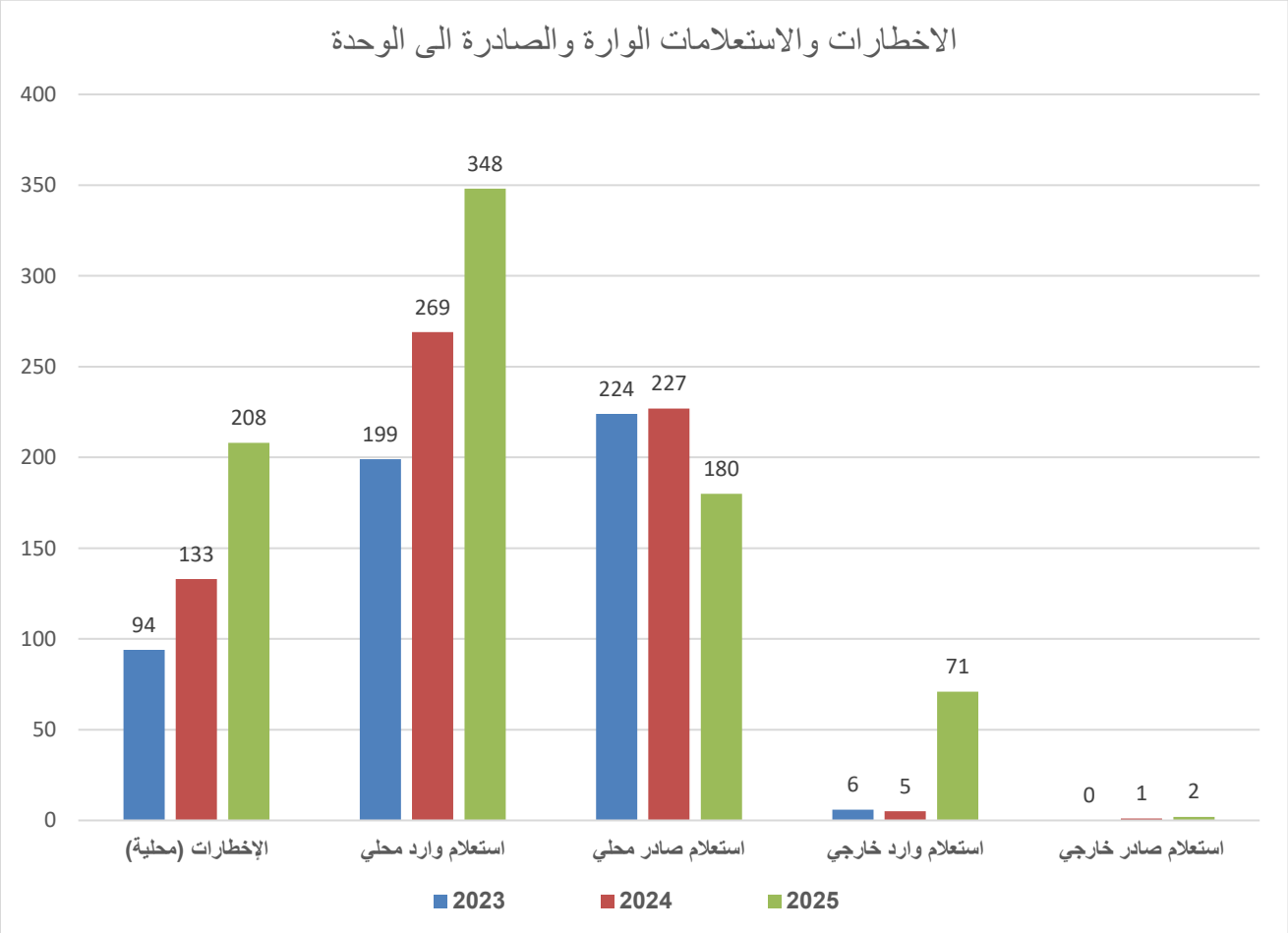

جدول يوضح توزيع الإخطارات الواردة المحلية وفقا للجهة المبلغة مقارنة من 2023- 2025م

المصدر / العام	2023		2024		2025	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بنوك	70	%74.5	99	%74.3	188	%90
شركات صرافة	24	%25.5	34	%25.7	20	%10
جهات الرقابة والاشراف	0	0	0	0	0	0
أخرى	0	0	0	0	0	0
الإجمالي	94	%100	133	%100	208	%100

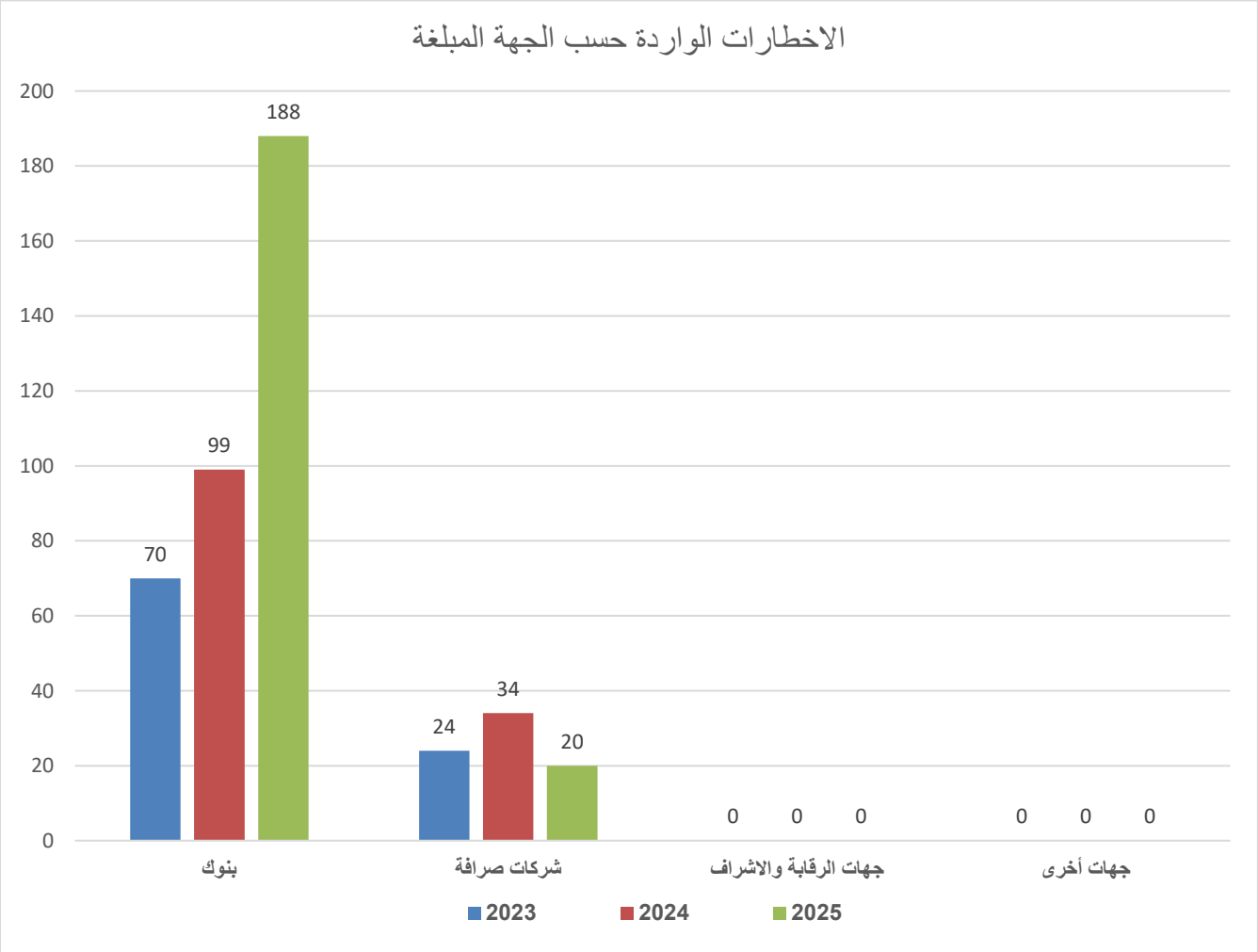

جدول يوضح توزيع الإخطارات الواردة الى الوحدة وفقا لنوع الشبهة – مقارنة من 2023– 2025م

نوع الجرم الأصلي/ العام	2023		2024		2025	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
غسل أموال	5	%5.4	6	%4.5	11	% 5.3
نصب واحتيال	32	%34	87	%66	121	% 58.2
إيداع بدون مؤيدات	5	%5.4	2	%1.5	1	% 0.5
مبلغ العملية لا يتناسب مع الدخل	21	%22.4	6	%3.7	25	% 12
تزوير	10	%10.6	7	%5.3	6	% 2.9
ارسال حوالات بدون مؤيدات	0	0	3	%2	0	% 0
أخرى*	21	%22.3	22	%17	44	% 21.2
الإجمالي	94	%100	133	%100	208	% 100

*أخرى: تحتوي على الجرائم غير المصنفة

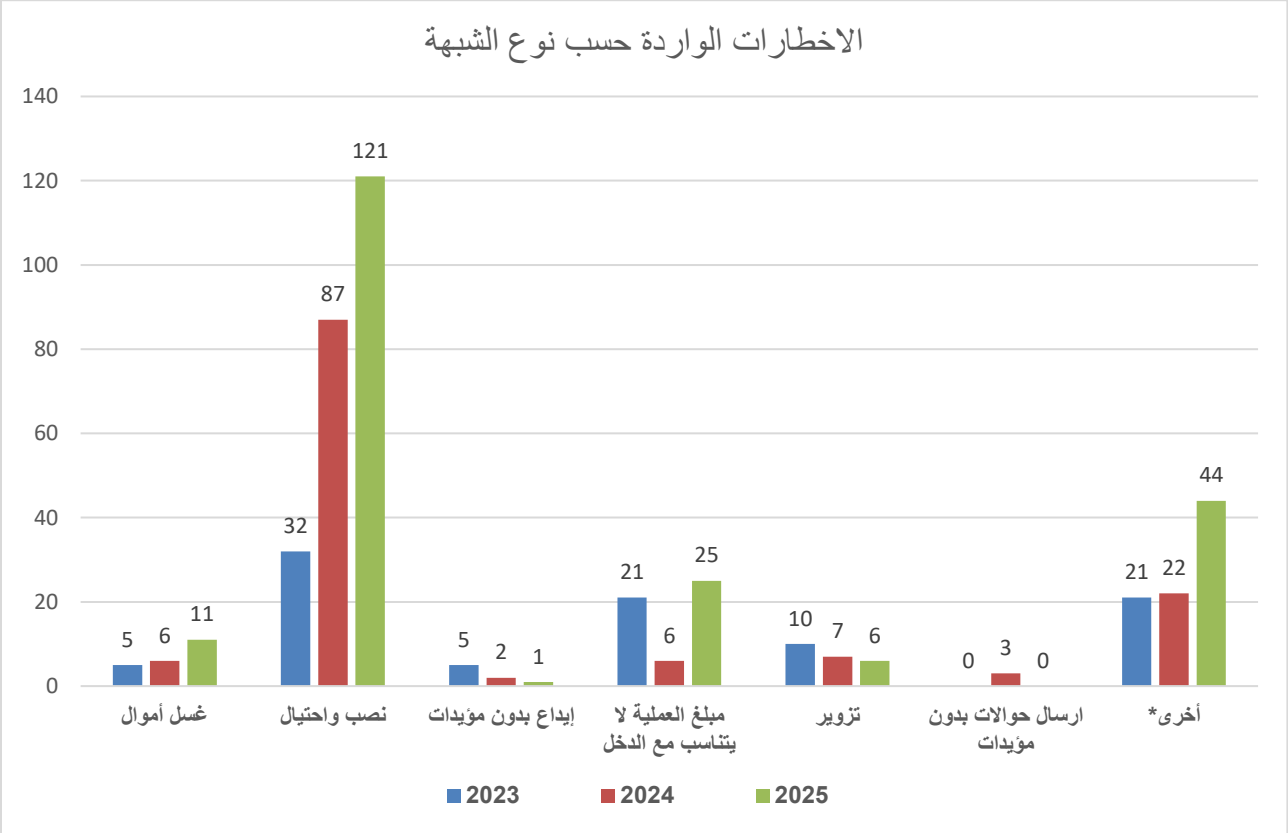

جدول يوضح توزيع الإخطارات الواردة الى الوحدة وفقا للأجراء المتخذ بشأنها خلال العام 2025م

الاجراء النهائي	2025	
	العدد	النسبة
قيد التحليل	109	% 41
حفظ مؤقت	93	% 35
إحالة الى الجهات المختصة	62	24%
الإجمالي*	**264**	**% 100**

*اجمالي الاخطارات يشمل الاخطارات قيد التحليل نهاية عام 2024م بالإضافة الى الاخطارات الواردة خلال عام 2025م.

جدول يوضح الاستعلامات الواردة (وارد محلي + وارد خارجي) الى الوحدة حسب نوع الشبهة – مقارنة من 2023- 2025م

نوع الشبهة / العام	2023		2024		2025	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
غسل أموال	31	%15	39	%14.23	38	%9.1
تمويل ارهاب	15	%7.4	0	0	7	%1.7
احتيال وتزوير	9	%4.4	56	%20.74	69	%16.5
اختلاس	21	%10.3	0	0	12	%2.9
اتجار غير مشروع	2	%1	1	%0.03	8	%1.9
تهرب ضريبي	1	%0.6	0	0	0	% 0
اخرى	126	%61.4	178	%65	285	%67.9
الاجمالي	205	%100	274	%100	419	% 100

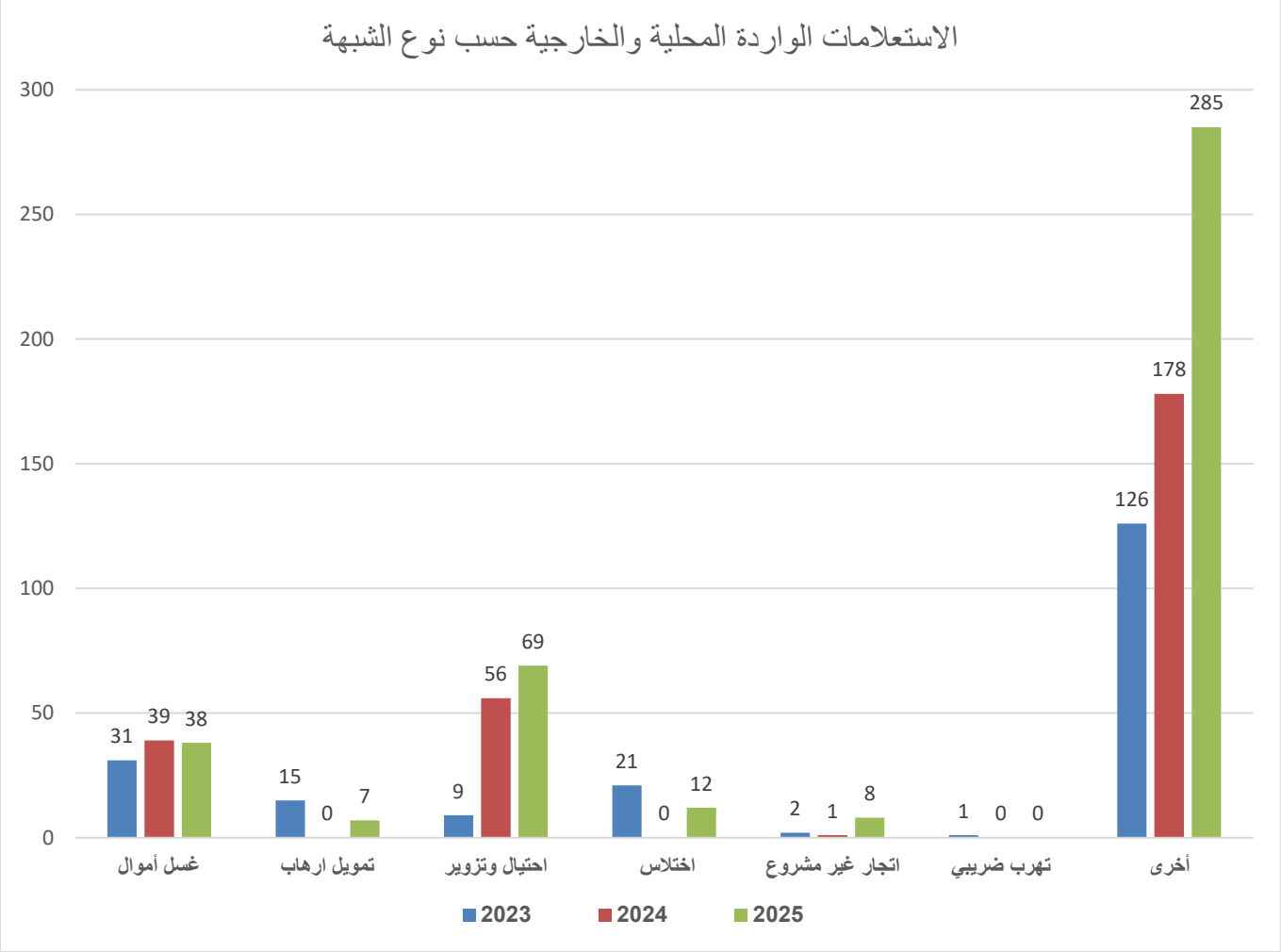

جدول يوضح توزيع الاستعلامات حسب نوع ومصدر الاستعلام مقارن من 2023- 2025م*

المصدر والنوع / العام	2023	2024	2025
محلي – وارد*	199	269	348
محلي – صادر*	224	232	180
خارجي – وارد	6	5	71
خارجي – صادر	0	1	2
الاجمالي	429	507	601

*الاستعلامات الواردة المحلية من الجهات الرقابية والإشرافية وجهات انفاذ القانون .

*الاستعلامات المحلية الصادرة من الوحدة بناء على الطلبات الاضافية المتعلقة بالإخطارات واستعلامات واردة من جهات الرقابة والإشراف وجهات انفاذ القانون والوحدات النظيرة.

احصائيات مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة 2024م-2025م

التحليل وفقا لعدد الإخطارات:

تلقت وحدة جمع المعلومات المالية خلال عام 2025م **208إخطارا**، مقارنة بـ **133إخطارا** خلال عام 2024م، بزيادة بلغت **56%** ويعكس هذا النمو تحسن مستوى الامتثال والوعي لدى الجهات المبلغة، ويعود إلى عدة عوامل رئيسية:

- **نظام الإخطار الإلكتروني الجديد**، الذي ساهم في سرعة وصول الإخطارات مع الحفاظ على السرية والأمان، وتعزيز جودة البلاغات.
- **مصفوفة تقييم جودة الإخطارات**، التي تتيح قياس الأداء وفق عناصر محددة مثل سرعة الإبلاغ، جودة المستندات، قوة مؤشرات الاشتباه، ومدى دقة العناية الواجبة.
- **الجهود التوعوية والتدريبية**، التي نفذتها الوحدة بالتعاون مع اللجنة الوطنية والجهات الداعمة، لتعزيز الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنوك وقطاع الصرافة.
- **التعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي**، التي طلبت من البنوك نقل المراكز الرئيسية لها الى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، وكذلك عززت من فاعلية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المؤسسات المالية.
- **المتابعة والتفتيش الميداني المكثف**، الذي ساهم في رفع مستوى الالتزام لدى البنوك وشركات الصرافة، وتحسين قدرة موظفي الامتثال على التعرف على مؤشرات الاشتباه.
- و**تعزيز قدرات إدارات الامتثال** في البنوك وشركات الصرافة بالكوادر المؤهلة، مما ساهم في رفع جودة الإخطارات عن العمليات المشبوهة.

التحليل وفقا للجهة المبلغة:

1- بلغت اجمالي عدد الإخطارات التي تلقتها الوحدة خلال عام 2025م (208) اخطار مقارنة ب (133) اخطار خلال العام 2024م بزيادة نسبتها (56%)

2- احتلت البنوك النسبة الاكبر في عدد الإخطارات التي تلقتها الوحدة حيث بلغت عدد الإخطارات الواردة من البنوك لعام 2025م عدد (188) اخطار من اجمالي الإخطارات الواردة أي ما نسبته (90%) من اجمالي الإخطارات، مقارنة ب(99) اخطار خلال عام 2024م، أي ما نسبته (74%) من اجمالي الإخطارات في نفس العام، ويرجع السبب في زيادة الاخطارات الى تعزيز ثقافة الالتزام لدى البنوك نتيجة لنشر الوعي، البرامج التدريبية، والإشراف المكثف، بالتزامن مع نقل المقار الرئيسية للبنوك الى العاصمة المؤقتة في عدن.

3- كما احتلت شركات الصرافة المرتبة الثانية من حيث عدد الإخطارات التي تلقتها الوحدة حيث بلغت عدد الإخطارات الواردة من شركات الصرافة لعام 2025م عدد (20) اخطار أي ما نسبته (10%) من اجمالي الإخطارات، مقارنة ب (34) اخطار خلال العام 2024م، اي ما نسبته (25%) من اجمالي الإخطارات، ويرجع سبب تناقص النسبة الى الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي ووحدة جمع المعلومات المالية في إعادة الثقة للقطاع المصرفي الرسمي وإعادة الدورة النقدية الى البنوك خصوصا مع انشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات.

4- بلغ عدد الاستعلامات الصادرة والواردة المحلية والخارجية الى الوحدة خلال العام 2025م (601) استعلام مقارنة بـ(507) استعلام خلال عام 2024م بمعدل زيادة بنسبة 18.4%، ويرجع سبب الزيادة الى نمو ثقافة الالتزام خصوصا لدى جهات التحقيق والادعاء وجهات انفاذ القانون وجهات الرقابة والاشراف.

التغذية العكسية الصادرة من الوحدة الى الجهات المبلغة:

أصبح مصطلح التغذية العكسية متداول في كافة مجالات العمل المختلفة، ويقصد به المعلومات العكسية التي تعود الى مصدرها او مرسلها لتقييم جودة المعلومات في تحقيق الهدف من ارسالها بالمقارنة مع معايير معدة مسبقاً او أفضل الممارسات وتهدف تلك المعلومات الى تحسين جودة الأداء وتعتبر من اهم وسائل التعليم والتصحيح الموجهة.

حيث قامت وحدة جمع المعلومات المالية بأرسال عدد (127) رسالة تغذية عكسية خلال العام 2025م مقارنة بعدد (69) تغذية عكسية خلال العام 2024م؛ موجهة للبنوك وشركات الصرافة تحتوي على توضيحات وتعليمات بشأن مدى جودة الإخطارات المستلمة من قبلهم، وأيضا ما آلت اليه نتائج تحليل الإخطارات سواء بالحفظ او الإحالة الى الجهات المعنية، وتعود أسباب الزيادة في رسائل التغذية العكسية الى عدة أسباب:

- الارتفاع الملحوظ في عدد الإخطارات الواردة، والتي بلغت ما نسبته 56%، ما أدى إلى زيادة الحاجة لتقديم ملاحظات وتعليمات لتحسين جودة البلاغات.
- تطبيق مصفوفة قياس جودة الإخطارات الجديدة، ما مكّن الوحدة من تقييم كل إخطار بشكل منهجي وإصدار ملاحظات دقيقة لكل اخطار.
- تعزيز آليات التدريب والمتابعة، ما دفع الوحدة لإرسال ملاحظات أكثر تفصيلًا لضمان تصحيح الأخطاء وتحسين مستوى الامتثال لدى الجهات المبلغة

الخاتمة

وبالرغم من حداثة تأسيس وحدة جمع المعلومات المالية في العاصمة المؤقتة - عدن إلا أنها سعت بما تمتلكه من كادر متخصص في مواجهة التحديات التي واجهتها سواءً فيما يتعلق بموازنتها التشغيلية، وتأخر استحداث مقر خاص لها، وتزويدها بالمختصين، واعتماد لائحتها الداخلية، وعدم وجود أي نماذج عمل أو كادر سابق، وكذا بروز جائحة كورونا التي فتحت المجال أمام عملية الإغلاق العام والخاص، وأيضًا حداثة وعدم أتمته قطاعات الدولة بما يؤدي إلى تسرب الكثير من المعلومات والوثائق إلى خارج المنظومة الحكومية دون رجعة، ويعيق جهود البحث عما تبقى منها، وبلا شك ضعف الكادر الحكومي والخاص في العمل وفق مقتضيات الامتثال، وثقافة المجتمع المضادة للالتزام، وكل ما للظروف الراهنة من تأثير..

لذلك ارتأت الوحدة إصدار هذه التقرير لبيان جهودها خلال تلك الفترة على أن يتم إصدار التقرير التالي وفق أطرة الزمنية المحددة، وبلا ريب سيعكس مزيدًا من التطورات والإنجازات في نواحي كثيرة، بدأت معالمها بالبروز وبما يدل على مدى استيعاب كادرها لكافة المتغيرات، وتوظيفها في مجال عملة بما يؤدي إلى وفرة في النتائج وجودة في المخرجات.

والله تعالى نسأل أن يوفق الجميع لكل ما فيه خير وصلاح هذا الوطن.

تعزيز النزاهة المالية... حماية للإقتصاد الوطني